٢٠ مواطنة المرأة : جدلية التمكين والتهميش ..

د . سلوى شعراوى جمعة

مقـــــدمـة

منذ ظهور دعوة قاسم أمين عام ١٨٩٩م لتحرير المرأة وتعليمها وإفساح الطريق لمشاركتها فى الحياة الاقتصادية والسياسية بوصفها ركيزة لتطوير وتحديث المجتمع وحتى بداية القرن الواحد والعشرين ؛ استطاعت المرأة المصرية أن تحقق كثيرًا من الإنجازات ، وأن تحصل على كثير من المكتسبات التى تشكل فى جوهرها الحقوق والواجبات المرتبطة بمفهوم المواطنة. ومن أهم هذه المكتسبات: حق الانتخاب والترشيح ، وحقها فى منح جنسيتها لأبنائها ، بالإضافة للوصول إلى كثير من مراكز صنع القرار ؛ فأصبحت وزيرة ، وقاضية ، وسفيرة ونائبة فى البرلمان ، ورئيسة للجامعة ، ومساعدة وزير ، ورئيسة لعدد من الأحياء والمدن .

يشير تقرير الأمم المتحدة لأهداف الألفية إلى أن مصر تخطو بخطوات واثقة نحو سد الفجوة ما بين الذكور والإناث فى التعليم الأساسى ، حيث بلغت نسبة الطالبات بالتعليم الابتدائى والإعدادى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م حوالى ٤٧٪ ، وتصل النسبة إلى ٤٨٪ بالتعليم الثانوى والجامعى ، وبلغت نسبة النساء فى القوى العاملة ٢٦,٣٪ عام ٢٠٠٠م. وتشير مؤشرات الصحة إلى تحسُّن صحة المرأة والطفل ، حيث انخفضت نسبة وفيات الرضع من ٦٨ حالة وفاة لكل مائة ألف عام ١٩٩٩م ، إلى ٤٤ عام ٢٠٠٠م. وانخفضت نسبة الوفيات بين الأمهات من ١٤٧ حالة وفاة لكل مائة ألف عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ، إلى ٨٤ حالة فى عام ٢٠٠٠م [١]. كما تم تعديل بعض القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والأسرة وذلك لإزالة التمييز ضد المرأة.

وخلال هذه الحقبة لم يتوقف الجدل العام حول المرأة ودورها ومكانتها فى المجتمع بوصفها مواطنة. فهى تارة تُصور على أنها ضحية للعادات والتقاليد والقيم الثقافية السائدة ، التى تحد من قدرتها على الحصول على حقوقها بوصفها مواطنة ، وتحول دون مشاركتها فى

تحديث وتنمية المجتمع ، وتهمش من دورها ، وقد بلغ ذلك حدًّا دفع البعض للتساؤل عن مواطنة المرأة ، وهل هى مواطنة منقوصة ؟ وكيفية أو سبل تمكينها لتصبح مواطنة من الدرجة الأولى؟ وتارة أخرى تُصور المرأة على أنها قوة كاسحة ، "فالنساء قادمات" بعد أن حصلن على كل الحقوق ، وأنه قد حان الوقت للمطالبة بمساواة الرجل بالمرأة ، وإنشاء مجلس قومى للرجال يدافع عن مكانتهم ويتبنى قضاياهم.

وأحيانًا أخرى يتم تعظيم الدور الإنجابى للمرأة على دورها الإنتاجى ، ويصبح دورها فى رعاية أسرتها هو الدور المحورى ، وهو الدور الذى عادةً ما يصور على أنه يتعارض مع خروجها إلى العمل أو المشاركة فى الحياة السياسية ، وعادة ما تُغلف هذه الصورة بأطُر دينية.

والملاحظ أن جدلية تمكين أو تهميش المرأة ليست بظاهرة جديدة ، سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو العالمى و إن اختلفت فى حدتها من دولة لأخرى.

فأفلاطون (٤٢٧- ٣٤٧ ق.م) فى سعيه لبناء المدينة الفاضلة دعا إلى تعليم النساء ومشاركتهن فى تحمل أعباء الحياة السياسية. أما أرسطو من بعده فقد دعا إلى ضرورة إبعاد النساء عن المشاركة فى الحياة السياسية ، وقصر دورهن على رعاية الأسرة. وفى القرن الثالث عشر الميلادى طالب ابن رشد الفيلسوف العربى الإسلامى بضرورة مشاركة المرأة فى "إنتاج وحفظ الثروة المادية والفكرية للمجتمع" ، وقال إن: "السبب فى ضياع المدن وهلاكها أن حياة المرأة فيها تنقضى كحياة النبات ، فهى لا تُساهم فى صنع الثروة المادية والمعنوية للمجتمع أو الحفاظ عليها[٢]. وعلى الجانب الآخر دعا الغزالى الفليسوف العربى الإسلامى أيضًا إلى تفرغ الرجال فى المجتمع لشئون الفكر والسياسة وترك الأعمال المنزلية للنساء[٣].

ولقد استمر الجدل العام حول تمكين وتهميش المرأة إلى وقتنا هذا ، برغم كل الجهود التى بُذلت ، وبرغم كل المكاسب التى تحققت ، الأمر الذى يعكس الحاجة إلى تقديم رؤية واقعية تسمح لنا بإقرار المكتسبات والإنجازات ، سواء على مستوى الممارسة أو الحقوق والواجبات ، دون أن نغض البصر عن الإخفاقات والمعوقات التى تحول دون تحقيق التأثير الحقيقى لمواطنة المرأة فى المجتمع.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة أبعاد الجدل الدائر حول مواطنة المرأة ومواقف الأطراف الفاعلة فيه ، والإستراتيجيات المستخدمة للتمكين أو التهميش ، وأخيرًا محاولة تقديم بديل يتلاءم مع الواقع المصرى ، ويسمح بتفعيل مواطنة المرأة فى المجتمع.

أولًا : المفهـــوم

المواطنة هى الإطار القانونى الذى يحدد العلاقة بين الفرد والدولة وعلاقته بغيره من الأفراد ، ويتمثل فى مجموعة من الحقوق والواجبات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤]. ولقد تعرض المفهوم فى السنوات الأخيرة لكثير من التحديات التى فرضتها المتغيرات العالمية السائدة ، مثل: العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات ، والتى أضعفت من مفهوم السيادة بالمعنى التقليدى ، وساعدت على ظهور مفهوم المواطن العالمى. وانشغل الباحثون فى محاولةٍ لتحديد الجديد الذى طرأ على المفهوم ؛ ومن ثم محاولة تقديم إعادة صياغة للمفهوم تتلاءم مع هذه المتغيرات العالمية ، ومنها: بروز قضايا المرأة على أولويات الأجندة الدولية.

وفى هذا الإطار ، ومن خلال ما يُعرف بدراسات المرأة ، ظهرت بعض الأصوات التى تدعو إلى إعادة صياغة مفهوم المواطنة من منظور نسائى. وتنطلق الدعوة من أنّ مفهوم المواطنة بوضعه الحالى يبدو وكأنه مفهوم محايد.فأدبيات الفكر السياسى القديمة والدساتير والقوانين تتحدث عن المواطن الفرد بصفةٍ مجردة ، دون التفرقة بين النساء والرجال ، الأمر الذى يُعطى انطباعًا بالعدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات. إلا أن مفهوم المواطنة فى سياق هذا التناول يمثل - فى الحقيقة - مفهومًا متحيزًا ضد النساء ، ولا يعكس أوضاعًا وإمكانيات واحتياجات المرأة. فتفسير مفهوم المواطنة فى ظل ميراث ثقافى يُعلى من وضعية الرجل فى المجتمع استنادًا إلى نظم عائلية أبوية أو تفسيرات خاطئة للدين أو العادات والتقاليد ؛ إنما يحوى فى طياته بذور الظلم وعدم المساواة [٥] ؛ حيث عادةً ما تكرس الأدوار الثانوية للمرأة ، و يتم العمل على تهميشها واستبعادها من قضايا الشأن العام (الدولة والمجتمع) ، وحصرها فى دورها الإنجابى (الشأن الخاص).

بالإضافة إلى أنّ القوانين التى تحدد العلاقة بين المواطن والدولة عادة ما توضع بواسطة الرجال ودون مشاركة من النساء. ومن ثم ، فمفهوم المواطنة فى سياق الفكر السياسى القديم إنما يجسد مرحلة تاريخية قديمة تمثلت فى الدولة المدينة أو " City State" ؛ حيث كانت المواطنة تُستخدم فيها وسيلةً لتهميش فئات متعددة فى المجتمع مثل النساء والعبيد واستبعادهم من المشاركة فى الشأن العام.

وفى محاولةٍ لمواجهة تهميش المرأة ، والحيلولة دون معاملتها بوصفها مواطنة من الدرجة الثانية ؛ تركز فادية أحمد الفقير على أهمية إضافة عنصر الممارسة فى تعريف المواطنة ليشتمل

ليس فقط على الحقوق والواجبات ، ولكن أيضًا كيفية ممارستها [٦]. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الدساتير والقوانين عادةً ما تحدد مجموعة من الحقوق والواجبات التى تعظم من مكانة ودور المواطن فى المجتمع ، ولكن سرعان ما تبرز المشكلات عند تطبيق هذه القوانين. وتعانى المرأة بصفةٍ خاصةٍ من تداعيات وجود فجوة بين الحقوق والواجبات من الناحية النظرية وكيفية ممارستها عمليًا[٧].

ويُضيف البعض الآخر أنّ إدماج الممارسات فى تعريف المواطنة سوف يخرج بنا من التركيز على ما أنجزته المرأة أو فشلت فى إنجازه ، إلى إلقاء الضوء على نضال المرأة وحركتها والخبرات التى اكتسبتها فى أثناء المطالبة بالحقوق أو القيام بالواجبات ؛ الأمر الذى يدعم مكانتها ويؤكد مساهمتها بوصفها مواطنة جنبًا إلى جنب مع الرجل.

وتقدم Ruth Lister فى كتابها "رؤى نسائية لمفهوم المواطنة" إطارًا نظريًا لإعادة صياغة مفهوم المواطنة يسمح بالتعبير عن مكانة ، وأدوار ، واحتياجات الرجال والنساء معًا. وتقوم الفكرة الأساسية حول كيفية صياغة مفهوم للمواطنة يجمع فى طياته العام والخاص معًا ، ويسمح بتحقيق المساواة جنبًا إلى جنب مع الأخذ فى الحسبان الاختلافات بين الرجال والنساء.

وهى تدعو إلى الأخذ فى الحسبان ما تقوم به المرأة فى المجال الخاص ؛ مثل رعايتها لأسرتها، وتسأل هل يمكن أن يتساوى مفهوم الرعاية ، وهو العمل الأساسى الذى تقوم به النساء داخل أسرهن مع مفهوم الإنفاق على الأسرة أو الكسب فى العمل الذى هو من اختصاص الرجال؟ وهل يمكن أن يصبح هذا المفهوم أحد حقوق المواطنة؟.

وتقترح صياغة مفهوم للمواطنة قائم على المساواة والعدالة حيث إن مفهوم العدالة يسمح بالأخذ فى الحسبان الاختلافات والمسئوليات المختلفة للرجال والنساء أكثر من مفهوم المساواة الذى لا يقف عند هذه الاختلافات[٨].

ثانيًا : الجدل حول مواطنة المرأة

منذ القرن الـ ١٩ والجدل حول مواطنة المرأة لم ينقطع ، ولم يتغير فى جوهره ومحتواه وإن اختلفت حدته من فترة زمنية لأخرى وفقًا للمزاج العام السائد ، هل هو محافظ أم ليبرالي؟ اشتراكى أم ديمقراطي؟ وخلال تلك الفترة ظهرت عدة اتجاهات حول هذا الموضوع تمثل اتجاهات مختلفة تختلف من معسكر إلى آخر ، وتختلف أيضًا داخل كل معسكر على حدة.

١ - الاتجاه الأول

ويعبر عن هذا الاتجاه تياران ، يؤكد فيه **التيار الأول** على:

- دور المرأة فى الشأن الخاص ، ويرفض دورها فى الشأن العام ، فهو رافض لخروج المرأة للعمل ، ومشاركتها فى الحياة السياسية. ويرى أن خروج المرأة ومشاركتها فى الشأن العام هو خروج عن القواعد الدينية والالتزام الدينى ، كما أنه يشكل تهديدًا للأسرة. وأن الدعوة إلى مشاركة المرأة فى الحياة العامة هى دعوة مصدرها الغرب الذى يريد أن يتدخل فى قيمنا ، وأسلوب حياتنا ، لإضعافنا والسيطرة علينا ، وعلى مواردنا[٩].
- يعتمد على الخطاب الدينى فى الإقناع ، ويجمع إستراتيجية هذا الاتجاه بين الترغيب والترهيب ، أى توضيح مكاسب المرأة التى تقر بدورها داخل الأسرة فقط ، وإبراز المخاطر التى تحيط بالمرأة التى تخرج للعمل أو المعترك العام.

أما التيار الثانى فهو:

- يشارك الاتجاه الأول فى المرجعية الدينية إلا أنه يختلف فى النتائج.
- يرى إمكانية الجمع بين دور المرأة فى الشأن الخاص والشأن العام ، ويشجع على مشاركتها فى الحياة العامة والحياة السياسية[١٠].
- يؤكد أن التزام المرأة الدينى لا يتعارض مع دورها فى التنمية والتغيير.

٢ - الاتجاه الثاني

- يؤمن بأهمية دور المرأة فى الحياة العامة ، وضرورة مشاركتها فى الحياة السياسية ، والاقتصادية جنبًا إلى جنب مع دورها الأسري.
- تطور فى نظرته لدور المرأة ، والإستراتيجيات التى يجب اتباعها خلال الخمسينيات ، وحتى التسعينيات.
- فى **الخمسينيات** كان الخطاب يؤكد على أهمية إدماج المرأة فى التنمية ، ويرى أن عدم المساواة بين الرجال والنساء يرجع إلى التمييز ضد المرأة فى سوق العمل ، وملكية الأراضى ، والدخل.
- لم يتحد نمط اللامساواة داخل الأسرة ، ويطالب بتغييره ، بل دعا إلى توفير الحاجات الأساسية للنساء لرفع الأعباء عن المرأة ، وتوفير احتياجاتها الاقتصادية التى تسمح لها بالاشتراك فى التنمية ، وتمكينها من أداء دورها الأسري.

- ركزت الإستراتيجية الأساسية على رفع مهارات المرأة ، وتدريبها على الأعمال التقليدية مثل الخياطة وغيرها ، والتى تمكنها من الحصول على دخل.
- فى **السبعينيات** بدأت الدول تُواجه بالأزمات الاقتصادية ، وتطور هذا الاتجاه من مفهوم رعاية المرأة والتعامل معها بوصفها هدفًا للتنمية للخروج بها من دائرة الفقر والجهل والمرض ، إلى مفهوم الكفاءة والرشادة الاقتصادية.
- ركز الخطاب على أن مساهمة المرأة فى التنمية هى وسيلة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية . وأن التمييز ضد المرأة يؤثر تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد. لذلك لا يجب أن يترك ٥٠٪ من القوى البشرية معطلة وخاملة.
- وفى **الثمانينيات** تغير الخطاب من محاولة إدماج المرأة فى التنمية ، أو تأسيس العلاقة بين مساهمة المرأة والنمو الاقتصادى إلى تمكين المرأة.
- وينطلق أنصار تمكين المرأة من رفض التفرقة بين الشأن الخاص والشأن العام ، وأنه لابد من البحث فى كيفية حل التناقض بينهما.
- وكان الحل هو تمكين المرأة من نفسها ، وتوسيع خياراتها وتدعيم اعتمادها على ذاتها ، وإعادة رسم العلاقات داخل الأسرة ؛ بحيث تصبح المرأة فاعلة وقائدة للتغيير بعد أن كانت مستهدفة من هذا التغيير. وركزت الإستراتيجية المتبعة على وصول النساء إلى مراكز القرار ومشاركتها فى رسم السياسات.
- أما فى **التسعينيات** فقد ركز الخطاب على مفهوم النوع الاجتماعى أو الجندر ، وأصبح الحديث يركز على احتياجات النساء والرجال معًا والأدوار الاجتماعية لكل منهما. وأصبحت قضايا المرأة هى جزءًا من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبصرف النظر عن التطورات التى مرت بهذا الاتجاه ، يمكن تلخيص الحجج المستخدمة للتأكيد على مواطنة المرأة فى الآتى[١١]:
- وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ومشاركتها فى رسم السياسات العامة هو الضمانة الوحيدة لتمثيل مصالحها.
- اشتراك النساء فى الحياة العامة سوف يؤدى إلى وصول قضايا جديدة على الأجندة الوطنية لتقديم حلول جديدة لمشكلات قديمة ؛ الأمر الذى سوف يعود بالنفع على المجتمع.
- لا يمكن تحقيق الديمقراطية أو التنمية أو التقدم والتحديث بإغفال النساء.

وفى النهاية يمكن القول بأنه على الرغم من وجاهة حجج الاتجاهين فإنه من الملاحظ أن كليهما ينطلق من أرضية عقائدية تعكس التصور الأيديولوجى لأصحابها ، أكثر منها تعبيرًا عن مواقف تقيِّم المرأة المصرية وأداءها[١٢].

ثالثًا : الأطراف الفاعلة

يمكن تحديد الفاعلين فى قضية مواطنة المرأة فى الآتي: الدولة - والحركات النسائية الأهلية ؛ وتتمثل فى الجمعيات الأهلية ذات الاهتمام بقضايا المرأة والتى يبلغ عددها ٤٠٠ جمعية من ١٧,٠٠٠ جمعية تعمل فى مجالات أخرى متعددة[١٣] . وأهم هذه الجمعيات : رابطة المرأة العربية ، و جمعية نهوض وتنمية المرأة ، و المرأة والذاكرة ، والمرأة الجديدة..إلخ ، بالإضافة الى أمانات المرأة فى الأحزاب السياسية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، ومنظماتها المتخصصة ، والإعلام ، والجماعات الدينية. وسوف تركز الدراسة على دور الدولة فى تعزيز دور المرأة فى المجتمع ، وبصفة خاصة دور المجلس القومى للمرأة بوصفه الجهاز المنوط به دعم وتمكين المرأة . وفى ثنايا التحليل سوف يتم التعرض لعلاقة المجلس بالحركة النسائية الأهلية وأمانات المرأة فى الأحزاب.

تشير بعض الأدبيات الغربية إلى الاعتقاد بأنّ الدولة عادةً ما تتحيز لمصالح الرجال على حساب النساء. وتعتمد هذه الأدبيات فى تحليلها على أنّ الدولة ما هى إلا انعكاس لطبيعة المجتمع الذى يسيطر عليه الرجال. بالإضافة إلى أنّ ضعف نسبة تمثيل النساء فى مراكز صنع القرار يحول دون قدرتها على التأثير فى صنع السياسات وإعداد القوانين ، الأمر الذى يؤدى بالدولة إلى تبنى سياسات لا تعكس وجهات نظر النساء[١٤].

إلا أن الخبرة العملية أثبتت أنّ الدولة يمكن أيضًا أن تكون جهازًا داعمًا لمصالح النساء واحتياجاتهن. ويصبح السؤال هو ، تحت أى ظروف يمكن للدولة أن تدعم قضايا النساء ؟

وتشير الخبرة التاريخية إلى أنّ الدولة تتحرك لإدراج قضايا المرأة على سلم أولوياتها فى حالة وجود جماعة مصالح نسائية منظمة وعلى دراية بأهدافها وتتبع الإستراتيجيات التعاونية وليس الصدامية[١٥] ، أو فى حالة الأخذ بسياسات تعبوية تهدف إلى الحصول على تأييد ومساندة عناصر المجتمع المختلفة. ولقد كانت هذه هى الحالة المصرية فى مرحلة ثورة يوليو١٩٥٢م.

تميزت فترة الخمسينيات والستينيات كثير العديد من المكاسب للنساء ؛ فعلى الرغم من أن الدولة قد قامت بحل الاتحاد النسائى المصرى عام ١٩٥٦م على إثر اعتصام مجموعة من

النساء بزعامة درية شفيق مطالبين بحصول المرأة على حقوقها السياسية فإنها ما لبثت أن منحت المرأة حقوقها السياسية مثل حق الانتخاب ، وحق الترشيح فى السنة ذاتها بمقتضى دستور ١٩٥٦م ، ودخلت أول نائبة مصرية البرلمان سنة ١٩٥٧م.

ولقد اتبع النظام السياسى فى ذلك الوقت إستراتيجية تعتمد على تحالف قوى الشعب العاملة لتحقيق مشروعه القومى المتمثل فى التحرير ومكافحة الاستغلال والتنمية.

ومن ثم اتبعت الدولة سياسات تستهدف تعبئة الموارد البشرية ورفع كفاءتها ، وفى خلال هذه الفترة أصبح الشأن العام متمثلًا فى قضايا التنمية والتحرر السياسى والاقتصادى هو الشأن الخاص. حيث أدت سياسات يوليو التنموية إلى توفير حقوق المواطنة من تعليم ورعاية صحية وتوفير فرص العمل للمرأة المصرية بوصفها جزءًا من تحالف قوى الشعب العاملة. كما شاركت المرأة فى التنظيمات السياسية والشعبية التى أنشأتها الدولة فى ذلك الوقت ، وتم تعيين أول وزيرة عام ١٩٦٢ ، وركز الخطاب السياسى على إعلاء قيم المساواة والعدالة الاجتماعية والعمل.

وساعدت هذه السياسات على نمو الوعى السياسى لدى المرأة ، وإحساسها بذاتها بوصفها فاعلًا أساسيًا فى التنمية وليس كضحية للعادات والتقاليد.

وترى شهيدة الباز[١٦] أنه على الرغم من المكاسب التى حققتها المرأة فى تلك الفترة فإنها جاءت من أعلى لأسفل ، ولم تكن نتيجة لمشاركة مجتمعية ، كما أن القوانين المنظمة للعمل الاجتماعى - مثل قانون ١٩٦٤م - أعطت وزارة الشئون الاجتماعية دورًا أكبر فى السيطرة على الجمعيات الأهلية ، وتم تهميش الجمعيات النسائية حيث لم تتعد نسبتها ١,٤٪ فى عام ١٩٦٨م.

أما فى **فترة السبعينيات** ، فقد جمعت الدولة فى سعيها لتمكين المرأة بين قضايا الشأن العام والشأن الخاص. فقد تصدت الدولة لقضيتين من أخطر قضايا المواطنة ، ألا وهما : زيادة نسبة النساء فى المجالس النيابية ، والأحوال الشخصية.

وفيما يتعلق بزيادة نسبة النساء فى المجالس النيابية ، فلقد أثبتت الخبرة التاريخية أن ليس هناك دولة استطاعت أن ترفع نسبة تمثيل النساء داخل مراكز صنع القرار دون اللجوء إلى إجراءات التمييز الإيجابى ، وبخاصة أسلوب الكوتا ؛ أو تخصيص مقاعد للمرأة فى المجالس النيابية[١٧].

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الآلية ؛ مثل تغليب عنصر العدد أو الكم على الجودة أو الكيف ، أو خلق حالة من الاعتمادية على الدولة من جانب النساء ؛ فإن إصدار القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩م والذى يخصص نسبة من المقاعد للنساء فى المجالس النيابية قد أدى إلى زيادة نسبة تمثيل النساء فى مجلس الشعب لتصل إلى ١١٪ عام ١٩٨٧م. ولقد أدى إلغاء هذا القانون إلى تهميش وجود المرأة فى المجالس النيابية والشعبية ، برغم كل الجهود التى بُذلت وتُبذل لتعظيم مشاركة المرأة السياسية وتفعيلها. أما فيما يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩ ، والذى عرف "بقانون چيهان السادات" ، فقد أثار القانون الصدام بين الدولة والتيار المحافظ. وعلى الرغم من أن مبادرة الدولة باقتحام الشأن الخاص هى محاولة لتعزيز وضع المرأة داخل بيتها وأسرتها - بحسبان أن ذلك هو أقصر الطرق لإعادة هيكلة وضع المرأة فى المجتمع وتغيير سيطرة الموروث الثقافى الأبوي- فإن هذا القانون قد واجه مقاومة وعدم رضاء. ويمكن تعليل ذلك بعدة أسباب ، أهمها:

١ - أن مضمون القانون كان يهدد الصورة التقليدية لمكانة المرأة ، والعلاقة بينها وبين الرجل داخل الأسرة. خاصة فى فترة زاد فيها نفوذ التيارات الدينية المختلفة.

٢ - أن أسلوب الخطاب المساند للقانون كان غير ملائم للثقافة السائدة ، حيث انطلق من مفهوم "الحق" وليس "الحاجة" أى حق المرأة فى الحرية ، وفى الانفصال عن زوجها وتقرير مصيرها. الأمر الذى أعطى الانطباع بأن القانون سوف يُهدد مفهوم الأسرة وتماسكها كأساس للمجتمع.

٣ - الإجراءات المصاحبة لصدور القانون أعطت الانطباع بأنه قانون مفروض فرضًا من قبل الدولة ، حيث استخدم الرئيس السادات سلطاته بوصفه رئيسًا للجمهورية فى إصدار القانون فى فترة عدم انعقاد البرلمان.

وبعد اغتيال الرئيس السادات ، صدر حكم بعدم دستورية القانون ، وتم إيقاف العمل به.

ولقد تزامنت هذه التغيرات مع الاهتمام العالمى بقضايا المرأة وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م بوصفه عام المرأة العالمى ، وانعقاد المؤتمر العالمى الأول للمرأة فى المكسيك فى يوليو ١٩٧٥م . ولقد أكد المؤتمر على أهمية ضمان المساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ، وضمان المشاركة المتساوية فى الحياة السياسية والعامة ، ومكافحة التمييز ضد المرأة وضمان حق المرأة فى التعليم والتدريب ، وتخصيص موارد لدمج المرأة فى التنمية ، وتوفير المساعدات المادية والقروض للنساء ذوات الدخل المنخفض. على أن يتم تنفيذ هذه

التوصيات خلال عقد كامل سُمى بعقد الأمم المتحدة للمرأة وذلك فى الفترة ما بين ١٩٧٦م – ١٩٨٥م[١٨].

ولقد أصبح دور الأمم المتحدة والمؤتمرات التى تعقدها فى وضع قضايا على الأجندة الدولية والمحلية سمة من سمات صنع السياسات العامة حديثًا ؛ مما دفع البعض للحديث عن السياسات العامة العالمية[١٩].

وعادة ما تثير العلاقة بين العالمى والمحلى الكثير من الجدل ؛[٢٠] حيث يرى البعض أن هذه المؤتمرات العالمية وما ينتج عنها من التزامات تستهدف إضعاف الداخل أو المحلى ، والتدخل فى ثقافته وتاريخه وغير ذلك.

إلا أنه يمكن القول إن مع عصر العولمة وثورة الاتصال يصعب الفصل بين العالمى والمحلى . وفى قضايا المرأة كان لمؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير فى إثارة الاهتمام بهذه القضايا، وأدت إلى دعم مواقف الأطراف المحلية التى تساند هذه القضايا ، بالإضافة إلى أنه عادة ما تخرج هذه المؤتمرات بالتزامات دولية تلتزم بتنفيذها الدول الأعضاء.

ولكن هذه المؤتمرات العالمية ليست بقيد على حركة الدول ، بدليل تحفظ بعض الدول على بعض قرارات هذه المؤتمرات دون أن يؤثر ذلك فى حرية حركتها.

أما فى **فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة** ، فقد عكس الخطاب الرسمى للدولة الإيمان بأنّ "تحقيق التنمية بصورةٍ متواصلةٍ لا يمكن أن يحدث إلا بالقضاء على التفاوت بين الرجل والمرأة" ، وأكد الحاجة الماسة للنهوض بالمرأة بوصفها "ركيزة أساسية لبناء المجتمع الحديث وتقدمه ، فى إطار فهم صحيح للقيم العليا التى بلورت تصور المجتمع المصرى للأسرة ورسالة المرأة ومسئوليتها"[٢١]. ونلاحظ أن لغة الخطاب السياسى عكست محورية المرأة فى المجالين العام والخاص ، فهى من جانب أساس بناء المجتمع الحديث ، والنهوض بها أمر ضرورى لتحقيق ذلك الهدف فى إطار من الفهم الصحيح لدور المرأة فى الأسرة ، والذى لا يخل بأى حال بدورها فى العمل الخاص.

كما عكست لغة وإستراتيجية الخطاب السياسى فهمًا للثقافة السائدة ، وكيفية توظيفها إيجابيًا لصالح قضايا المرأة. فعلى سبيل المثال: "إن الاهتمام بقطاع المرأة ليس تحيزًا لها ، وليس فقط لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات ، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرمانًا من التعليم ، والصحة ، والخدمات الثقافية والتدريب المهني،

وفرص العمل ، والمشاركة العامة ، مع أنها مطالبة بالعمل ، والعمل الشاق أحيانًا ، بل إن خُمس الأسر المصرية تعولها نساء حُرم أغلبهن من بعض حقوق المواطنة"[٢٢].

نلاحظ أن الخطاب جمع بين منهجى الحق والحاجة معًا ، مع تأكيد أكثر على الحاجة. نعم المرأة مواطنة لها نفس الحقوق والواجبات ، ولكنها أكثر حرمانًا وأكثر احتياجًا. فالإستراتيجية ليست صدامية أو مستفزة تثير المخاوف والعداء ؛ وذلك دون تفريط فى الحق.

ولقد واصلت الدولة سياسة تمكين المرأة من خلال الاهتمام بالسياسات الصحية والتعليمية والاجتماعية. بالإضافة إلى أنّ هذه الفترة قد شهدت محاولات بناء هياكل مؤسسية راعية للمرأة بدأت باللجنة القومية للمرأة ، وتُوجت بإنشاء المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة.

المجلس القومى للمرأة

النشأة والاختصاصات : أُنشئ المجلس القومى للمرأة بقرار جمهورى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠م ، ويتبع رئيس الجمهورية ، ويختص المجلس باقتراح السياسات العامة فى مجال تنمية المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى ، وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة. كما يختص المجلس بوضع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التى تواجهها ، ومتابعة وتقويم تنفيذ السياسات العامة فى مجال المرأة ، بالإضافة إلى إبداء الرأى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة ، والتوصية باقتراح مشروعات قوانين تُساهم فى النهوض بأوضاعها.

العضوية: ويتكون المجلس من ثلاثين عضوًا من بين الشخصيات العامة ، وذوى الخبرة فى شئون المرأة والنشاط الاجتماعى . وإذا نظرنا فى تركيبة المجلس ، نلاحظ أنّ أعضاءه يعكسون تيارات سياسية مختلفة ، الأمر الذى يؤكد الصبغة القومية له ، كما أنهم متطوعون لا يتقاضون راتبًا.

ويضم المجلس عشرة أعضاء من الرجال من بين أعضائه الثلاثين ، وذلك إيمانًا بأنّ قضايا المرأة لا تُحل بمعزل عن الرجل ، وتأكيدًا على أنّ قضايا المرأة هى قضايا المجتمع برجاله ونسائه.

كما تعكس تركيبة المجلس فئات عمرية مختلفة ، ضمانًا للتواصل بين الأجيال ، وتقديرًا لذوى الخبرة ، بالإضافة إلى إفساح الطريق أمام الشباب.

الدور التنسيقى للمجلس : والمجلس هو جهة تنسيقية استشارية ، وليس له سلطات تنفيذية. ويقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة ، الحكومية وغير الحكومية منها ، من خلال لجانه الدائمة وفروعه فى المحافظات وأمانته العامة. وغالبًا ما يعهد المجلس بتنفيذ برامجه ومشروعاته إلى الجمعيات الأهلية الفاعلة فى مجال المرأة ؛ الأمر الذى يدعم علاقات التنسيق والتشبيك المؤسسية بين المجلس والجمعيات الأهلية ، ويُعظم من كفاءة وقدرات الجمعيات العاملة فى مجال المرأة. وذلك على العكس من التصور السائد وقت إنشاء المجلس من أن قيامه سوف يُهمِّش من دور الجمعيات النسائية ، ويعزز من هيمنة الدولة على الحركة النسائية المصرية. ولقد ساعد وجود لجنة دائمة للجمعيات الأهلية - تضم فى عضويتها كثيرات من نشيطات الحركة النسائية- على تحقيق التنسيق والتشبيك على المستوى الفردى.

وفى إطار الوظيفة التنسيقية للمجلس ، تقوم لجنة المشاركة السياسية بالتنسيق مع أمانات المرأة فى الأحزاب ، وتحفيزها على قيد النساء فى الجداول الانتخابية ، وضمان وصول أعداد من النساء إلى مراكز صنع القرار الحزبى. كما تحرص اللجنة على التشبيك مع البرلمانيات من عضوات مجلسى الشعب والشورى ، لتنسيق المواقف إزاء القوانين المعروضة على البرلمان ؛ بهدف ضمان تعبير هذه القوانين عن رؤية ومصالح النساء والرجال معًا.

فروع المجلس : وتقوم فروع المجلس بدراسة احتياجات المرأة فى المحافظات ، واقتراح السياسات الملائمة لها ؛ وذلك إيمانًا بأنّ احتياجات المرأة وقضاياها تختلف باختلاف العامل الجغرافى والمستوى الاقتصادى والاجتماعى. فاحتياجات المرأة الريفية مثلًا قد تختلف عن احتياجات المرأة فى المدينة.

وتضم تشكيلات فروع المجلس بالمحافظات ذوى الخبرة من النساء والرجال من أبناء المحافظة ؛ وهى بذلك لا تدعم فقط اللامركزية ، فى العمل ولكنها أيضًا تعبر عن احتياجات وطموحات المرأة المصرية على تنوع خلفياتها.

ولقد تأكد ذلك من خلال الاحتفال بيوم المرأة فى ١٦ مارس ٢٠٠٢م على مستوى المحافظات ؛ حيث ناقشت كل محافظة القضايا موضع اهتمامها.

أنشطة المجلس: ولقد استطاع المجلس فى فترة وجيزة أن يحقق كثيرًا من النتائج ؛ فعلى مستوى السياسات ، تم إدماج المرأة فى الخطة الخمسية للدولة ، ودراسة مدى استفادة المرأة من الموازنة العامة للدولة ، كما تم إنشاء وحدات تكافؤ الفرص فى كثير من الوزارات ، لمتابعة تنفيذ برامج الوزارات المتعلقة بالمرأة ، وضمانًا لعدم التمييز ضد المرأة.

أما على مستوى البرامج ، فقد سعى المجلس لمواجهة مشكلات المرأة من خلال بعض المشروعات التجريبية ، مثل: برنامج المنح الصغيرة من أجل المرأة المعيلة ، وبرنامج الرقم القومى الذى يتم من خلاله حصول كثيرات من النساء على وثائق إثبات الشخصية ، وهو أمر محورى فى التعامل مع الأجهزة الحكومية المختلفة. بالإضافة إلى برنامج المرصد الإعلامى ، بهدف تحسين صورة المرأة فى الإعلام ، ومكتب شكاوى المرأة الذى يُعد آلية المجلس التى تتيح له التعرف بصورةٍ مباشرةٍ على مشكلات المرأة المصرية والتصدى لها بحلول مناسبة.

ومن ثم يمكن القول بأن إنشاء المجلس القومى للمرأة هو عامل مساعد فى خلق المناخ الداعم للمرأة لتشارك بفاعلية فى صنع المستقبل.

دور المجلس القومى فى تفعيل مواطنة المرأة المصرية

استطاع المجلس القومى للمرأة أن يقترح كثيرًا من السياسات التى من شأنها دعم مواطنة المرأة ؛ من أهمها ما قامت به اللجنة التشريعية للمجلس من دراسة واقتراح قوانين متعلقة بقضايا مصيرية مثل الجنسية لأبناء المصريات وقانون محكمة الأسرة ، وغير ذلك مما يُدعم مكانة المرأة فى المجتمع.

كذلك اتخذ المجلس كثيرًا من الإجراءات نحو التمكين السياسى للمرأة ، حيث أنشأ برنامج التأهيل السياسى للمرأة ؛ وهو يستهدف دعم قدرات المرأة بوصفها مرشحة ، والدفع بكثير من النساء لخوض المعارك الانتخابية على مستوياتها المختلفة. ويساهم البرنامج فى خلق كوادر نسائية فاعلة قد يكون لها دور فى انتخابات ٢٠٠٥ القادمة. و قد قام المجلس بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة بإنشاء برنامج المنتدى السياسى للمرأة والذى يهدف إلى توعية المرأة بحقوقها السياسية ، ودفعها للمشاركة بوصفها ناخبة فى الانتخابات بمستوياتها المختلفة .

ولقد تبنى المجلس فى إعلان الإسكندرية للأهداف التنموية للألفية - الصادر عن المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأة حول المرأة المصرية - موقفًا واضحًا فى التمكين السياسى للمرأة ؛ حيث أكدت توصيات إعلان الإسكندرية على:

العمل على تطبيق البند رقم ٤ من الوثيقة الخاصة بالاتفاقية الدولية لإزالة أشكال التمييز كافة ضد المرأة ، والتى التزمت بها مصر بشأن إمكانية الأخذ بتدابير مؤقتة لحين حصول المرأة المصرية على تمثيل عادل فى المجالس النيابية ، يتناسب وجهودها فى تنمية المجتمع.

وإعادة النظر فى النظام الانتخابى القائم بما يُتيح فرصًا أوسع لوصول المرأة والشباب إلى مقاعد المجلس المنتخبة. بالإضافة إلى الدعوة لتعديل قانون الأحزاب ؛ بما يُلزم الأحزاب بتخصيص نسبة معينة للنساء والشباب فى قوائم ترشيحاته.

الخـــاتـمـة

حتى نستطيع أن نخلق الجدل حول مواطنة المرأة وجدلية التمكين والتهميش ، يمكن القول بأن الطبيعة الوسطية للمجتمع المصرى سوف تتقبل أى إستراتيجية تنطلق من فكرة فك الاشتباك بين الشأن العام والشأن الخاص ، وتعزيز ومساندة دور المرأة ليصبح العام خاصًا ، والخاص عامًا.

وذلك إذا نجحنا فى خلق مناخ عام محفز ومؤيد وداعم للمرأة ، واستطاع الخطاب التنويرى أن يصل إلى الفئات كافة .

فعلى المستوى المؤسسى يمكن البدء بإصلاح النظام الانتخابى ، والتفكير فى الأخذ بأكثر النظم الانتخابية ملاءمة للمرأة مثل القائمة أو التمثيل النسبى ، وإصلاح أسلوب عمل المؤسسات العامة والنيابية لتصبح مرنة وملائمة لاحتياجات الرجال والنساء معًا ، ولا تؤثر على تماسك الأسرة. ويمكن أيضًا فى هذا المجال الجمع بين أكثر من إستراتيجية مثل إعداد وتدريب الكوادر النسائية ، والأخذ بأساليب التمييز الإيجابى لفترة مؤقتة ومحددة ، واتباع أسلوب الاستهداف للوصول إلى فئات محددة من النساء والرجال ، وخاصة الشباب ؛ لتوعيتهم وتحفيزهم.

أما على المستوى الفردي : فيمكن اتباع إستراتيجية تحويل كل ما هو سلبى إلى إيجابى وعلى سبيل المثال عندما يقال إنّ رعاية الأولاد هو الدور الأساسى للمرأة ، فيجب على المرأة عندئذ أنْ تربى أولادها على قيم المشاركة والمساواة واحترام الرأى الآخر وبذلك تضمن إعداد جيل متفهم ، وتساعد فى دعم المناخ المساند لقضاياها. أو عندما يقال إن وظيفة المرأة تدبير الأمور الحياتية اليومية لأسرتها - مثل التأكد من توافر وجبات الطعام للأسرة - فإننا نستعير عبارة وزيرة شئون المرأة فى ناميبيا Ntumba Nandindaiah التى قالت فى مؤتمر الحكم والتنمية المتواصلة : "تستطيع أن تتأكد من توافر وجبات الطعام لأسرتها ، وتستطيع أن تتأكد من كفاءة وعدالة توزيع الموارد العامة من دولة على جميع أفراد المجتمع" ، أو ليس هذا ما نريده من أى وزير مالية جيد ؟

وفى النهاية ؛ يجب النظر إلى أن التمكين السياسى للمرأة هو خطوة أساسية نحو تحقيق الديموقراطية والإصلاح السياسى الشامل ، فلا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسى أو الديموقراطية ، ومواطنة المرأة غير فعالة. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يخرج إعلان الإسكندرية الصادر عن مؤتمر الإصلاح العربى ليؤكد فى توصياته على أهمية إدماج المرأة فى الحياة السياسية وعدم تهميشها ، وتمكينها للقيام بدورها ، وتعزيز وصولها لمراكز صنع القرار ؛ ضمانًا لتحقيق الديموقراطية والتحديث.

هوامش الدراسة

(١) هيئة الأمم المتحدة ، تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطرى – مصر ، أغسطس ٢٠٠٢م ، ص ٢٧. و: المجلس القومى للمرأة ، لمحة إحصائية حول وضع المرأة فى مصر ، مارس ٢٠٠٢م.

(٢) خديجة حباشنة أبو على ، "رؤية نظرية مختلفة لإشكالية المرأة وآليات لتطوير المشاركة السياسية للمرأة العربية " ، فى حسين أبو رمان ، المرأة العربية والمشاركة السياسية (عمان: دار سندباد للنشر ، ٢٠٠٠م) ص ٤٤.

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٤.

(٤) على خليفة الكوارى ،"مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية" ، فى: على خليفة الكوارى (محرر) ، المواطنة الديمقراطية فى البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١م) ص ٣٠.

(٥) Suad Joseph,"Gender and Citizenship in The Arab World", United Nations Development Program/ Maroc 20/20 Mediterranean Development Forum, Amman, April 8, 2002.
www.pogar.org/publications/gender/suad/gender/pdf.

(٦) فادية أحمد الفقير ،"نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة : حالة الأردن"، فى: على خليفة الكوارى (محرر) ، مرجع سبق ذكره.

(٧) هشام شرابى ، مقدمات لدراسة المجتمع العربى (مكة: دار الأسوار ،١٩٨١م) ص ٧٩.

(٨) Ruth Lister, Citizenship: Feminist Perspective, Macmillan Press ltd, London, 1999.

(٩) من أمثلة الخطاب المعبر عن هذا الاتجاه انظر:
- خالد أبو الفتوح ، "دروس من حركة تحرير المرأة المصرية" ، جريدة البيان ، العدد ١٨٠ ، أكتوبر – نوفمبر ٢٠٠٢م.
- إدريس الكنبورى ، "الصراع بين الاسلام والتغريب فى قضية المرأة" ، الشبكة الإسلامية ، http://www.islamweb.net/pls/iweb/misc.Article=34388&thelang=A, 18/12/2003.

(١٠) هبة رءوف ، "من حقوق المرأة إلى الجهاد.. اجتهاد" ، مجلة رواق عربى (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٩م).
- د. نصر أبو زيد ، "قضية المرأة بين سندان الحداثة ومطرقة التقاليد: دراسة فى تاريخ النصوص" ، مجلة البلاغة ، العدد التاسع عشر ، " الجنوسة والمعرفة: صياغة المعارف بين التأنيث والتذكير" ،القاهرة ، الجامعة الأمريكية ، ١٩٩٩م .

(١١) انظر :
- سلوى شعراوى جمعة ، "المرأة المصرية فى الحياة العامة: نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء فى إدارة شئون الدولة والمجتمع" ، ورقة المحور السياسى فى المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة: نهضة مصر ، المرأة المواطنة والتنمية ، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٠م).
- Salwa Shaarawi Gomma, Political Participation of Egyptian Women , NICEF Egypt, 1998.

(١٢) سلوى شعراوى جمعة ، "القيم والمواقف السياسية للمرأة المصرية" ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، هانى الحورانى (إشراف) ، حسين أبو رمان (تحرير) ، (الأردن: دار سندباد ، ٢٠٠٠م) ، ص ٢٨٨.

(١٣) التقرير العربى الموحد لمتابعة انجازات الدول العربية فى تنفيذ منهاج عمل بيجين ، جامعة الدول العربية ، القطاع الاجتماعى والثقافى ، إدارة الأسرة والمرأة والطفولة ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

(١٤) Vicky Randall ; Greorgina Walen (eds), Gender, Politics and The State , Routledge, London ; New York ,1998. p 5.

(١٥) Salwa Sharawi Gomaa, "State and Society Relationship in Egypt: Elements of Inlusion and Exclusion, American Political Science Asso Ciation Anmal meeting, September. 1994.

(١٦) شهيدة الباز ، "الاقتصاد السياسى للحركة النسائية فى مصر" ، تقرير مركز المرأة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣م) ص ١٥٤.

(١٧) سلوى شعراوى جمعة ، "المرأة المصرية فى الحياة العامة: نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء فى إدارة شئون الدولة والمجتمع" ، ورقة المحور السياسى فى المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة: نهضة مصر ، المرأة المواطنة والتنمية ، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٠م).

(١٨) فاطمة المانع ، "من المكسيك إلى بيجين نشر ثقافة المساواة وإلغاء جميع أنواع التميز" ، تقرير مركز المرأة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأمم المتحدة: نيويورك ٢٠٠٣م) ، ص ٦٥.

(١٩) لمزيد من التفصيل انظر:

د. سلوى شعراوى جمعة ، "تحليل السياسات العامة فى القرن الحادى والعشرين" ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثانى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ربيع ٢٠٠١م.

إدريس الكنبورى ، "الصراع بين الإسلام والتغريب فى قضية المرأة" ، الشبكة الإسلامية ،

http://www.islamweb.net/pls/iweb/misc.Article=34388&thelang=A, 18/12/2003.

(٢٠) خالد أبو الفتوح ، "دروس من حركة تحرير المرأة المصرية" ، جريدة البيان ، العدد ١٨٠ ، أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٢١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة ، مارس ٢٠٠٠م.

(٢٢) كلمة السيدة سوزان مبارك فى افتتاح المجلس القومى للمرأة ، ١٢ مارس ٢٠٠٠م ، المؤتمر القومى للمرأة (الكلمات - الحدث - الوضع) ، هيئة الاستعلامات ، ٢١ مارس ٢٠٠٠م ، ص ١٥.